

إيقاف رمضان صبحي 4 سنوات يهدد مستقبله الكروي ومسار أوروبي مشروط يفتح نافذة أخيرة للمواجهة



الأحد 20 سبتمبر 2026 07:00 م

يواجه رمضان صبحي اختبارًا قاسيًا يتجاوز الغياب عن المباريات، بعدما رفضت المحكمة الفيدرالية السويسرية طعنه على إيقافه 4 سنوات في قضية المنشطات، لتصبح سنوات حاسمة من مسيرته مهددة بالضياع خارج الملاعب

وفي المقابل، طرح الدكتور محمد فضل الله، خبير اللوائح والقوانين الرياضية، إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لكن هذا المسار تحكمه شروط دقيقة، ولا يمنح اللاعب وعدًا بإلغاء العقوبة أو العودة السريعة

أمل أوروبي تحاصره شروط صارمة

فمن جانبه، أوضح محمد فضل الله، خبير اللوائح والقوانين الرياضية، أن التحرك الأوروبي يرتبط بتمسك دفاع اللاعب أمام القضاء السويسري بالحق في المحاكمة العادلة، واستيفاء شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية المتاحة

وبذلك، يصبح السؤال الحاسم متعلقًا بما قدمه المحامون داخل ملف الدعوى، لا بما يمكن إطلاقه الآن من تصريحات متفائلة؛ فالمرافعات السابقة قد تحدد عمليًا مساحة التحرك المقبل وحدود فرص قبوله أمام المحكمة

غير أن اختزال القضية في عبارة الأمل الأخير قد يصنع انطباعًا مضللاً، لأن وجود باب إجرائي محتمل لا يعني أن شروطه تحققت، ولا أن المحكمة ستقبل الشكوى أو تنتهي إلى انتهاك حقوق اللاعب

كذلك، لا تتحول المحكمة الأوروبية إلى لجنة رياضية تعيد تقييم كل تفصيلة فنية تلقائيًا، وإنما تبحث الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق المحمية بالاتفاقية، ضمن اختصاصها وضوابط قبول الطلبات المعروضة عليها من أصحاب الشأن

ومن ثم، يحتاج أي تحرك جاد إلى تحديد الخلل المدعى به بدقة، وبيان أثره على عدالة الإجراءات، بدل الاكتفاء برفض العقوبة أو الاعتراض على قسوتها وتداعياتها المهنية على مستقبل اللاعب داخل الملاعب

وفي هذا الإطار، تتقدم أهمية المادة 6 المتعلقة بالمحاكمة العادلة، لكن الاستناد إليها يحتاج حجة مرتبطة بمسار التقاضي الفعلي، وليس مجرد إضافتها إلى بيان دفاعي بعد خسارة الطعن أمام القضاء السويسري المختص

فضلاً عن ذلك، تخضع الشكاوى الأوروبية، كقاعدة عامة، لمهلة 4 أشهر من القرار الداخلي النهائي، ما يجعل ضبط المواعيد واستكمال المستندات مسألة أساسية، تتطلب مراجعة دقيقة لظروف الملف وتاريخ الإخطار بالحكم

ولهذا، فإن المسؤولية المهنية تفرض تقديم إجابات واضحة للجمهور عن الخطوة المقبلة، مع حماية سرية الدفاع، بدل ترك مستقبل اللاعب معلقًا بين عناوين النجاة وعبارات النهاية التي تتجاهل تعقيدات المسار القانوني

سابقة سيمينيا ليست ضمان براءة

وفي السياق نفسه، استند محمد فضل الله، خبير اللوائح والقوانين الرياضية، إلى قضية العداءة الجنوب أفريقية كاستر سيمينيا، باعتبارها مثالاً على إمكان وصول منازعات مرتبطة بالتحكيم الرياضي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

لكن قيمة السابقة تكمن في مبدأ الرقابة على ضمانات التقاضي، لا في تطابق الوقائع؛ فقضية سيمينيا تعلقت بقواعد الأهلية للمشاركة في منافسات السيدات، بينما يرتبط ملف رمضان صبحي بعقوبة في قضية المنشطات

وبالفعل، خلصت الغرفة الكبرى بالمحكمة الأوروبية في يوليو 2025 إلى انتهاك حق سيمينيا في المحاكمة العادلة، بسبب قصور المراجعة القضائية السويسرية، وهو استنتاج يتعلق بحماية إجرائية محددة داخل ذلك النزاع الرياضي المعقد

ومع ذلك، لم يكن هذا الحكم إلغاءً تلقائيًا لقواعد الأهلية الرياضية محل النزاع، ما يكشف الفارق بين إثبات انتهاك إجرائي وتحقيق النتيجة الرياضية التي يسعى إليها صاحب الشكوى أمام الجهات المختصة لاحقاً

وعليه، فإن تسويق السابقة بوصفهاصفة جاهزة لإنقاذ رمضان صبحي يحقلها ما لا تحتل، ويستبدل التحليل القانوني بتطمينات سهلة، بينما يحتاج اللاعب إلى تقدير واقعي للتكلفة والوقت والنتائج المحتملة لأي خطوة جديدة

وبالمثل، لا يكفي أن يكون النزاع قد مر بمحكمة التحكيم الرياضي حتى يصبح مقبولاً أوروبياً؛ فكل شكوى تتطلب فحص الاختصاص والقبول والحقوق المدعى بانتهاكها، إلى جانب الإجراءات التي سبقت تقديمها للمحكمة

ومن هنا، تظهر ضرورة الفصل بين التعاطف الإنساني والموقف القانوني، إذ يمكن إدراك فداحة خسارة سنوات اللعب، مع الإقرار بأن تعديل العقوبة يتطلب أساساً قانونياً واضحاً، ولا تحققه شعبية اللاعب وحدها مهما اتسعت

وفي النهاية، يجب التعامل مع قضية سيمينيا باعتبارها سابقة تستحق الدراسة المتخصصة، لا شهادة مسبقة بسلامة موقف اللاعب، ولا دليلاً على أن القضاء الأوروبي سيصل بالضرورة إلى النتيجة نفسها في ملفه

إدارة الأزمة تستدعي مساءلة جادة

أما على مستوى إدارة الملف، فيعيد تنبيه محمد فضل الله، خبير اللوائح والقوانين الرياضية، بشأن ضرورة إثارة الدفوع أمام القضاء السويسري، تسليط الضوء على أهمية بناء الدفاع مبكراً وحماية الحقوق خلال كل مرحلة

وبناءً عليه، تبرز أسئلة مشروعة حول توقيت تجهيز الحجج والمستندات، وطبيعة المعلومات التي أُعلنت للجمهور، لكن غياب ملف الحكم الكامل يمنع تحويل هذه الأسئلة إلى اتهامات مؤكدة بالتقصير ضد أشخاص أو مؤسسات

في المقابل، يستحق الخطاب الرياضي الذي يبيع الاطمئنان قبل اكتمال الإجراءات نقداً حاداً، لأن الجمهور لا يحتاج وعوداً مجانية، واللاعب لا يستفيد من رفع سقف التوقعات ثم تركه وحده أمام صدمة جديدة

وعلى مستوى السياسة العامة، ينبغي مساءلة الحكومة عن أولويات إدارة الرياضة، ومدى الاهتمام بالتوعية القانونية وحماية المسارات المهنية للاعبين؛ فقياس النجاح بالاحتفالات وحدها يغفل بنية ضرورية للتعامل مع النزاعات والأزمات المعقدة

ومع ذلك، لا تقدم المعلومات المتاحة دليلاً على تدخل حكومي تسبب في العقوبة، ولذلك يجب أن يظل النقد مرتبطاً بأسئلة الحوكمة والشفافية، دون اختراع صلة سببية أو استغلال الأزمة لترويج اتهامات غير مثبتة

كذلك، تبدو مطالبة المؤسسات الرياضية بتعزيز التثقيف بقواعد مكافحة المنشطات مطلباً أساسياً، يشمل معرفة الالتزامات والإجراءات وحقوق الدفاع، لأن الوعي القانوني ينبغي أن يسبق الأزمة، بدل استدعائه بعد تهديد مستقبل اللاعب بالكامل

وبالتوازي، تفرض قسوة الإيقاف الطويل تقديم دعم مهني ونفسي منظم، مع إدارة مسؤولة للتواصل العام؛ فاللاعب يواجه خسارة وقت تنافسي ثمين، بينما قد تزيد الشائعات والمبالغات حجم الضغط الواقع عليه وعلى أسرته

وأخيراً، يبقى المسار الأوروبي احتمالاً مشروطاً يحتاج ملأً متماسكاً، لا حملة ترويجية؛ فالدفاع الحقيقي عن مستقبل رمضان صبحي يبدأ بمصارحة واضحة، ومراجعة دقيقة للإجراءات، وفرض تحويل أزمته إلى سوق لبيع الأوهام للجمهور